

# القوى التقدمية ترحب بتمثيل الجبهة الوطنية الديمقراطية في العراق

رحبت الاحزاب والمنظمات والقوى التقدمية في العالم العربي بتشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية التقدمية في العراق. وقد دعا الميثاق التأسيسي لهذه الجبهة الى اسقاط نظام صدام حسين واستبداله بنظام وطني ديمقراطي يأخذ على عاتقه مهمة اعادة العراق الى موقعه الطبيعي في جبهة القوى المعادية للامبريالية.

وتتألف الجبهة المذكورة من مثقلين عن الحزب الشيوعي العراقي والحركة الاشتراكية العربية وحزب البعث، والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني.

وأشار ميثاق الجبهة، والذي اداعه راديو دمشق "الى ان اغتال المعارك مع الثورة الايرانية يخدم تمرير مخططات الامبريالية، ويعطل دور العراق في النضال العربي الوطني العام."

وما يذكر ان النظام العراقي قد ابتدا منذ اكثر من ٣ اعوام حملة دموية شرسة لتصفية القوى الديمقراطية في الداخل، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي. وقد اعدم هذا النظام في سياق هذه الحملة عشرات المناضلين واغتل الكثيرين منهم كما اعتقل الاف.

هذا واعتبر المراقبون تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية في العراق بمثابة نقلة كبيرة الى الامام، في طريق تحرير فلسطين، ويحل لدكتاتورية صدام حسين.

## انتفاضة طلابية في جامعة أسيوط

تحاول قوات الامن المصرية، في المرحلة الحالية تطويق الانتفاضة الطلابية التي ابتدأت في جامعة اسيوط، وتخشى سلطات السادات ان تمتد هذه الانتفاضة الى جامعات القاهرة والاسكندرية والى الجامعات العمالية الكبرى في مصر.

وقد حاولت اجهزة الاعلام الرسمية المصرية، تصوير مطالب الطلبة في اسيوط، الذين يقدر عددهم بحوالي ٢٠ الف طالب بانها مطالب خاصة لتحسين الاوضاع السكنية.

لكن تقارير وكالات الانباء اكدت ان طلبة جامعة اسيوط قد هتفوا ضد اتفاقات كامب ديفيد، وتطبيع العلاقات المصرية - الاسرائيلية، كما هتفوا ايضا ضد سياسة السادات الاقتصادية.

ويعتقد المراقبون ان قرار السلطات المصرية باغلاق جامعة اسيوط لن يودي الى وقف مظاهرات الطلبة، بل قد يودي الى انتشارها الى مناطق اخرى في مصر.

## بيغن يؤكد تمسكه بالجولان

عاد بيهن واكد من جديد ان اسرائيل لن تتنازل عن منضبة الجولان، حتى ولو كان ذلك مقابل اتفاقية سلام مع سوريا. واخاد بيهن بحوق الرئيس الامريكى المنتخب رونالد ريغان الاجابى من المستوطنات في المناطق المحتلة

# تقرير اللجنة المشتركة بين أموال الصمود وسياسة دعم الصمود

وجمعية المقاصد الخيرية الاسلام والاتحاد العام لقطاعات العمال الضفة الغربية وانشائه لمنتدى تخدم استراتيجيته في مجال مختلف متفرعا بخدمة الصمود والحرص على مصالحهم. وكان تفويض دور رابطة قوى الصمود لخليل برناسة مصطفى من وضع المختار وولاء الشبي القروية. ولعل سبب الالتفات بين رؤساء البلديات في المناطق والايحاءات التي يعطيها التفريق تشير القلق لدى المواطنين، وبشكل انتقال مرحلة المعاصرة القروية الى اطرار اردنية كاشته بها للجوازات والتأمينات والبطون مثل اللجنة الطليعة لتقوية النظم التي جرى تشكيلها مؤخرا، من المنظمات ما يكفي لتدعيم تقويم نشاطات اللجنة المشتركة واقامة العلاقات الفلسطينية الاردنية على اسس اوضح وما يتناسب والمطلب الوطني العام الذي يحدده والاتفاق عليه من خلال المذكرات الوطنية المذكورة في الشكل التالي:

- ١) يجب الاخذ بعين الاعتبار التصرف الاردني، داخل الارض المحتلة في حدود الاستراتيجيات الفلسطينية، في ان منظمة التحرير الفلسطينية في الضل الثروة والوحيد للشعب الفلسطيني وان يجوز الانتقال من هذا التمثيل الى شكل من الاشكال.
  - ٢) ضرورة وقف انشاء او تنكس المؤسسات الرسمية الاردنية في المناطق المحتلة كدائرة الجوازات وخلافها من المؤسسات التي تخدم بالمصلحة الهدف السام. بل تقضي الى نتائج خطيرة جدا تحاشيها.
  - ٣) ان يؤخذ في عطية ترتيب اولويات النشاطات المختلفة في المناطق المحتلة اعطاه قد الاستيطان مكانا مقدما في خطورتها والاثار السياسية المترتبة عليها.
  - ٤) ان قنوات العمل المنتج وط لا يمكن ان تكون الا من خلا العناصر الوطنية التي تلتقي في صعيد الوحدة الوطنية.
  - ٥) الاهتمام بوضع الدراما التنموية والاقتصادية الانتاجية بما يتناسب مع ظروف المناطق المحتلة وعدم التركيز على مشاريع الخدماء وهذه مهمة مشتركة للجهاز الوطن المختص في الداخل والخارج ووضع الدراسات والبرامج الاقتصادية بهذا الخصوص.
- وبعد فان اعادة تكرار الملاحظات تطليه متطلبات العمل الحالية نفسها، خاضعون له الاردنية - الفلسطينية المشتركة بصدد طلب مضاعفة اعتمادات العالية من القعة الغربية الفاد في عمان. ان المقصود من عرض الملاحظات السابقة هو التاكيد توفير الاموال دون الاعتماد على سياسة اقتصادية وتنموية واضحة بنفذهما ويشرف عليها اصحاب المصلحة الحقيقية في المناطق لا يمكن ان يودي الى اية نتائج ولكن اذا كان الهدف المطلوب دعم صمود المواطنين في الاحتلال، الا يحتم ذلك ان النظر بصورة جذرية في الممارسات والنشاطات السابقة؟

نصيبها التفاضل والاهمال والرفض ليس لسبب سوى رغبة النظام الاردني في "تطويع" المؤسسات والهيئات الوطنية وخلق اطارات تنظيمية موالية له، وبمقتضى قروايطه السابقة عن طريق التحكم في صرف هذه الاموال، واستخدامها كأداة "للاقناع" والضغط السياسي.

ولا يغيب عن بال احد نشاط المكتب التنفيذي الاردني، الذي جرى تطويره مؤخرا لما يسمى "وزارة شؤون الارض المحتلة" لخلق واقع اردني مادي في الضفة والقطاع على حساب وحدانية وشريعة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وتجاوز الاردن بذلك، تنديبه على مقررات قم الرباط وبغداد وتونس والامم المتحدة تحت غطاء تعاون داخل اللجنة المشتركة.

وكيفى الامثلة والنماذج لموقف النظام الاردني، واجهته موقفه الشاذ من مجلس التعليم العالي

واضح لتوجيه نشاطاتها، وتجاهل مطالب الاجماع الوطني والحاجات الاساسية، وعدم اعتمادها اساسا لهذه السياسة، قد اوقع نشاطات اللجنة "في منزقات ومطبات كانت في غنى عنها، او - وهذا ما حصل فعلا - قد ادخلها في تناقض واضح مع اهدافها المعلنة كما حددتها قرارات قمة بغداد.

واذا كانت عملية دعم الصمود، تعني بداية وقف تزيف الهجرة من المناطق المحتلة، والحد منها على الاقل، وخلق الاسس الاقتصادية والتنموية من اجل ذلك، فان الاحصاءات والارقام، الرسمية منها وغير الرسمية، عن ازدياد الهجرة تثبت العكس على الرغم من سيل الدنانير والدولارات، مما يؤكد ان هذه الاموال قد وجهت لتبوير الاغراض والوجهات التي في العكس من توجه لها او تخصص من اجلها.

ولعل من المفيد التذكير هنا بمجموع المذكرات الوطنية، التي تناولت هذه القضية، والتي كان

التقرير الذي اعدهته اللجنة الفلسطينية - الاردنية المشتركة لعرشه على اجتماع وزراء الخارجية العرب في عمان، اقترح زيادة ارسال صندوق دعم مواطني المناطق المحتلة، ليصبح ٤٦٥ مليون دولار ببدلا من ١٥٠ مليون الصندوق منذ قمة بغداد عام ١٩٧٨.

وعلى الرغم من اهمية مسألة الصمود في الضفة والقطاع، الا ان تجربة العاملين الماضيين من عمل اللجنة المشتركة، وما تخض عنها من نتائج، تلي وقفة جديدة مع الذات، وتحتم اعادة النظر في الاسس، او السياسة التي جرى اعتمادها لعملية صرف الاموال وعما اذا كانت قد حققت الاهداف التي قيل انها وجهت لخدمتها. وعما اذا كان المقصود هو "الدعم" ام "التبذير"...

ويبدو ان تركيز تقرير اللجنة المشتركة، على ضرورة زيادة حجم الاموال، دون الاهتمام بوضع سياسة

## بعد مرور ٣ سنوات على زيارته للقدس السادات يحاول تأكيد دوره الخاسر في الاستراتيجية الامبريالية

وتشير جميع الدلائل ان مرور ٣ سنوات على زيارة السادات لاسرائيل لم ينفذها ما اسفرت عنه، من الفشل، وبدليل هذه التظاهرة الضخمة التي يقوم بها مؤخرا

لا حظ المراقبون انه مع انتهاء السنة الثالثة لزيارة السادات للقدس فان الامور باتت اكثر وضوحا بالنسبة لفشل الاتفاقات التي اتت بها هذه الزيارة لغرض واقع "جديد" على منطقة الشرق الاوسط.

وقد بدا واضحا طيلة هذه الفترة، ان هذه الزيارة، قد اكدت بما لا يدع مجالاً للشك، ان السادات قد عقد عزمه على الوصول الى صلح منفرد مع اسرائيل، لذلك فلم يكن من المستغرب، ان تطلق اتفاقات كامب ديفيد، فيما بعد العنان لانشاء المزيد من المستوطنات والتي بلغت بعد الزيارة فقط اكثر من ٤٠ مستوطنة، ولمصادرة المزيد من الاراضي، ولاصدار الاوامر العسكرية المتعلقة ضد النقايات والمؤسسات التعليمية في المناطق المحتلة، على اعتبار ان سياسة اقسام الفئران تبني مثل هذا النهج وعليه كان من الطبيعي ان يعلن نائب وزير الدفاع الاسرائيلي



لا ثبات نجاحها. ففي حديث لعدد من الصحف الاسرائيلية عاد السادات ليتكلم عن صديقه بيهن، وقال ان القضية الاساسية تشغل الان في تامس تدفق البترول وسحارية النفوذ السوفيتي. وما قاله ايضا "من كان يامل اننا سنستطيع خلال ٣ سنوات تنفيذ ترميم العقبات وتبادل السفراء" وتنفيد التطبيع "ان التهديد الحقيقي يشتمل الان بالخطر الذي

هناك ليس سوى خلاف بسيط على الاسلوب". ان هذا ما استطاع ان يجمله السادات عن زيارته واهدائه بعد مرور ٣ سنوات على وصوله للقدس اما ما يستطيع ان يتحدث عنه الجانب الاسرائيلي فهو، بلا شك، اكثر من ذلك بما لا يقاس... وهذا واقع بات يعرفه الجميع مما علت تظاهراته الاعلامية.

## انتصارات دولية للقضية الفلسطينية

واصلت القضية الفلسطينية انتصاراتها السياسية على الصعيد العالمي وقد تمثل ذلك باتخاذ اللجنة الاجتماعية التابعة لمنظمة الامم المتحدة ٣ قرارات جديدة لصالح هذه القضية.

وقد اذان القرار الاول سياسة الاضطهاد والتمييز العنصري، التي تمارسها ايضا جمهورية جنوب افريقيا العنصرية في إقليم ناميبيا المحتل. ويقال لهذا القرار الى حد كبير مع قرار سابق قد اتخذته اللجنة المذكورة في عام ٧٥ وسارت فيه بين الصهيونية والعنصرية.

ولموظفاته بالإضافة الى الولايات المتحدة واسرائيل فقد صوتت دول اوروبا الغربية ضد هذا القرار. اما القرار الثاني الذي اتخذته اللجنة الاجتماعية للامم المتحدة فقد دعا جميع حكومات العالم للقضاء على سياسة التمييز العنصري القائمة على الجنس، وقد صوت الى جانب هذا القرار ١٤١ دولة واعترضت عليه دولة واحدة فقط هي اسرائيل.

كما اقرت اللجنة قرارا ثالثا ايضا دعت فيه لادانة جميع الحكومات التي لم تعترف حتى الان بحق الشعب الفلسطيني والشعب الافريقي بالاستقلال. وقد صوت ضد هذا القرار جميع الذين صوتوا ضد القرار الاول.

مركز اثار "المزعوم" ليهن فيه انه يريد توطئ ١٥٠ مليون مستوطن في الضفة الغربية، وان العمل يجري على قدم وساق لاصتام طريق "حوتسي مضمون" (اي قاطع السامرة) بين منطقتي الاغوار والساحل وان شق مثل هذه الطرق سيخدم مصالح الجيش الاسرائيلي. وبالإضافة لتحويل شيلو لمركز استيطاني كبير، فقد جرى تصعيد سياسة فرض الامر الواقع في المناطق المحتلة حتى وصلت الى مرحلة استخدام "اليد الحديدية" لفرض هذه السياسة، دون ان يعنى ذلك اى انتهاك او تجاوز للاتفاقات المصرية - الاسرائيلية، التي اتت بها زيارة السادات.